The Maghreb and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ – ١٧ فبراير ٢٠١٣

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"،
بالدوحة – 17 و18 فبراير/شباط 2013

رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي

د. مصطفى عمر التير

أستاذ علم الاجتماع بجامعة طرابلس والأكاديمية الوطنية للدراسات العليا

مقدمة

عندما بدأ الحديث في العصر الحديث عن مغرب عربي كان حديثا رومانسيا دار بين طلبة مغاربه يدرسون في مؤسسات التعليم الفرنسية، وانحصر تصورهم لمغرب عربي في أقطار ثلاثة هي تونس والجزائر والمغرب. أكمل هؤلاء تعليمهم، ودخلوا في حركة نضال سياسيي قاد إلى استقلال بلدانهم، وأصبح بعضهم زعيما سياسيا يترأس حزبا مناضلا أو حتى رئيس دولة. أحيا هؤلاء الفكرة الرومانسية القديمة ففعلوها في العام 1958 في مؤتمر عرف بمؤتمر طنجة. انتمى المجتمعون عندئذ إلى أحزاب رئيسة في كل من المغرب والجزائر وتونس، وحصر المشاركون نقاشهم في هذه الأقطار الثلاثة، ولم تتم دعوة طرفي المغرب العربي. كانت تونس والمغرب قد حصلتا على الاستقلال من فرنسا في مطلع العام 1956 بينما تدور في الجزائر رحى حرب شرسة من أجل حصول الجزائريين على الاستقلال الذي حدث في العام 1962. وبعد استقلال الجزائر دخلت الأقطار الثلاثة في علاقات تنسيقية على مستوى الوزراء، ثم دعيت ليبيا في العام 1964 للانضمام إلى هذا النشاط.

كانت لليبيا ظروف غير تلك التي جمعت بين بقية أقطار المغرب العربي، لم يصلها الاستعمار الفرنسي ولكنها خضعت لاستعمار إيطالي، ثم كانت الأولى بين هذه البلدان من حيث الحصول على الاستقلال في نهاية عام 1951، وبموجب ترتيبات من هيئة الأمم المتحدة. ولأن بريطانيا لعبت دورا مهما في ترتيب هذا الاستقلال، وكما فعلت من قبل في المشرق العربي أصبحت ليبيا دولة ملكية، يحكمها ملك ينتمي لأسرة جزائرية، خرج جده من الجزائر يحمل تعليما دينيا أهله للتفكير في تشكيل طائفة جديدة من أجل تخليص الإسلام مما علق به من شوائب. تجول في عدد من الأقطار العربية بما فيها جزيرة العرب عندما كان مثل هذا التجول ممكنا دون الحاجة إلى إبراز جواز سفر يدل على هوية بناء على جنسية قطرية. زار جد ملك ليبيا أكثر من قطر قبل أن يستقر به المقام في شرقي ليبيا حيث وجد في قوة النظام القبلي العربي هناك ما شجعه على الدعوة لفكرته الجديدة. رحبت به قبائل برقة والتفت حوله، وبنى في بلدة البيضاء قبل أن تصبح مدينةً أول زاوية دينية . انتشرت الزوايا السنوسية في أماكن جغرافية كثيرة في داخل ليبيا وفي الأقطار المجاورة. وأصبحت السنوسية نظاما واضح المعالم، له صفات شبه سياسية واقتصادية إلى جانب البعد الديني مما أدى بالسلطة العثمانية التي كانت ليبيا تخضع لها إلى الاعتراف لها بنوع من الاستقلال. دخلت السنوسية في صدامات مع المستعمر الفرنسي في أفريقيا، وعندما غزت إيطاليا ليبيا وهبت القبائل الليبية تدافع عن الأرض توحدت قبائل برقة تحت الراية السنوسية، بينما توزعت قبائل إقليم طرابلس بين زعامات كثيرة. وعندما اضطرت ايطاليا بسبب الحرب العالمية الأولى للدخول مع الليبيين في مفاوضات لتهدئة النشاط الحربي تفاوضت في إقليم برقة مع زعيم واحد، وبعد الاتفاق معه منحته لقب أمير، وأصبح محمد إدريس السنوسي أميرا.

كان النظام الملكي الليبي نظاما مسالما ومهادنا لذلك كانت علاقاته العربية جيدة، ولعب مع آخرين دورا هاما في دعم حرب التحرير الجزائرية. لذلك قبلت ليبيا دعوة جيرانها ولكنها لم تقم بدور فعال.

حصلت موريتانيا على استقلالها في العام 1960 وأعلنت جمهورية ولها رئيس. استمر هذا الوضع قرابة الثمانية عشر عاما قبل أن تصلها جرثومة الانقلابات العسكرية. واليوم يحكمها عسكري هو صاحب آخر انقلاب بعنوان رئيس جمهورية منتخب. كانت الجزائر هي آخر بلدان المغرب من حيث الحصول على الاستقلال. خاض أبناؤها حرب تحرير دخلت التاريخ من أوسع أبوابه، واضطرت فرنسا مرغمة على إعطائها الاستقلال. أصبحت جمهورية برئاسة أحد زعماء التحرير. لم يمر وقت طويل قبل أن ينقلب العسكر على النظام ويستلم السلطة. وهو أول انقلاب عسكري مغاربي وكان تقليدا لما بدأته بلدان المشرق العربي ابتداء بانقلابات العراق في ثلاثينيات القرن العشرين، ثم لحقت سوريا في الأربعينيات، وفي الخمسينيات انضمت مصر والسودان، وتوجت ليبيا انقلابات العسكر العربية في أواخر الستينيات. أقول توج الانقلاب العسكري الليبي الانقلابات العربية لأنه ومنذ أيامه الأولى بدا متميزا، وقد نشط خلال سنوات بقائه في السلطة في إثارة مختلف أنواع الفتن والاضطرابات إلى جانب عدد كبير من محاولات الاتحاد مع آخرين شملت هذه المحاولات مصر والسودان وسوريا وتونس والجزائر والمغرب. كانت جميعها محاولات صبيانية تعج بالتشنجات وبالأعمال الغير مسئولة. وأخيرا توجت هذه الأنشطة بالإعلان عن اتحاد المغرب العربي الذي يضم الأقاليم الخمسة، ولا يحمل في نفس الوقت من مقومات الاتحاد عدا اسمه. فهو كيان ولد بين كم كبير من المتناقضات، ومع أنه لم يحصل على شهادة وفاة بعد، لكنه يعيش حياة سريرية بلغة الطب. المهم من الناحية الرسمية يمكننا الحديث اليوم عن مغرب عربي يضم الأجزاء الخمسة. لكن لا يزال التعريف المحدود القديم موجود وبوضوح في كتابات المثقفين الذي يتعلل بعضهم بأن البيانات عن ليبيا وموريتانيا يصعب الوصول عليها (الزغل، 1992: 431).

مر النشاط المتمحور حول بناء مغرب عربي موحد بفترات ازدهار وفترات انكماش، كما حدثت فيما بعد أكثر من محاولة للتنسيق الثنائي، ولكن في السابع عشر من شهر فبراير/ شباط 1989 وقع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة على ما يعرف

بمعاهدة مراكش التي تضمنت مولد اتحاد عربي جديد أطلق عليه الاتحاد المغاربي. تكونت المعاهدة من تسع عشرة مادة تعلقت بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقدمتها ديباجة نصت على أن قادة دول المغرب العربي اتفقوا على إقامة الاتحاد: "إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج اشمل فيما بينها". وقد تم الاتفاق على بناء أجهزة تكون مهمتها تفعيل المعاهدة يأتي على رأسها مجلس الرئاسة، ثم مجلس رؤساء الحكومات، ومجلس وزراء الخارجية، ولجان وزارية متخصصة، ولجان فرعية، وجهاز مركزي للمتابعة والتنسيق. ويفترض عقد قمة سنوية (مجلس الرئاسة)، وأن تتابع الأقطار على رئاسة الاتحاد. ومع تواصل انعقاد جلسات المجالس على مستوى الوزراء، وكذلك اللجان لم تعقد قمة مغاربية منذ العام 1994.

هل نقول أن هذا الاتحاد ولد جسما يعاني من أكثر من مرض عضال تأتي الدولة القطرية في مقدمتها، فبعد أن وحد الكفاح ضد الاستعمار أبناء المغرب العربي، تفرقوا بعد بروز الدولة القطرية عندما اهتم كل حاكم بتعلية وتقوية الأسوار حول الجزء الذي أصبح دولة مستقلة ذات اسم وعلم ونشيد، ثم سار قدما مدافعا عن هوية فرعية. لذلك تعمد عدد من الكتاب عند الحديث عن الاتحاد المغاربي التأكيد على أنه مشروع ولد ميتا، أو على الأقل في حالة موت سريري. لكننا نفضل أن نصفه بالقطار الذي بدأ رحلة ثم توقف في محطة لا تحمل اسما ولا عنوانا ولا تاريخا لتحركه. ومن هنا جاء السؤال هل يمكن لرياح الربيع العربي أن تحرك هذا القطار ليتقدم ولو لمسافة محدودة؟

الربيع العربي

بعد أن حصلت ليبيا على الاستقلال جاء الدور على كل من تونس والمغرب اللتان استقلتا في العام 1956، كان للمغرب ظروفه السياسية التي جعلت من تثبيت النظام الملكي أمرا عاديا، لكن وضع تونس كان متميزا. الحبيب أبو رقيبه الذي قاد معركة الاستقلال وأصبح رئيس الجمهورية حديثة المولد عاش ودرس في فرنسا مهد الديمقراطية، ويفترض أنه تشبع بقيم الديمقراطية التي يتوقع أن يطبقها في البلد الذي تولى قيادته، وأن يستمر في الدعوة لفكرة وحدة المغرب العربي. لكنه وبعد أن تمكن من السيطرة على الأمور في تونس بحث عن خصوصيات قد تنفرد بها تونس فأصبح يتحدث عن الشخصية التونسية كأنها هوية مختلفة عن غيرها. وكما هي عادة مثقفي السلطان التقط عدد من المثقفين التونسيين حديث الرئيس، فعقدت الندوات والمؤتمرات حول خصائص الشخصية التونسية وتفردها، ونشرت ورقات بحثية وكتبت باللغتين العربية والفرنسية تحمل عنوان الشخصية التونسية. ويبدو أن هذا الموضوع لم يمت ولم ينح جانبا لصالح شخصية عربية بل تجذر في الذاكرة الشعبية لنرى ضمن منشورات عام 2011 في تونس كتابا جديدا بعنوان (الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية) للباحث في علم الاجتماع المنصف وناس. وعلى الرغم من الإضافة في العنوان التي أتت بعد الشارحة فإن الكتاب عبارة عن بحث يهدف إلى تحديد ملامح شخصية خاصة تسمى تونسية. ولا بد من التذكير بأن عددا من المسئولين ومن المثقفين الليبيين كان قد بادر إلى تقليد التوجه التونسي في هذا الشأن فظهرت الدعوة إلى الشخصية الليبية أثناء رئاسة الأستاذ عبد الحميد البكوش لمجلس الوزراء خلال النصف الثاني من عقد الستينيات. إلا أن هذا الحماس لم يؤد إلى نمو الفكرة وانتشارها لتصبح ضمن موضوعات البحث في مجالات معرفية تهتم بمثل هذه القضية كعلوم الانثروبولوجيا والاجتماع والنفس حيث لم تعقد ندوات أو تجر بحوث حول موضوع يدعى الشخصية الليبية، لكن الشعور بالأهمية القطرية ظل موجودا طوال الحقبة الماضية، ولا توجد مؤشرات تدل عن قرب حدوث تغير هام في هذا الخصوص.

يبدو أن الدولة القطرية بها نوع من الفيروسات الغريبة التي من شأنها أن تحول الحاكم إلى إنسان من نوع مختلف بحيث يصبح التشبث بكرسي الحكم الهدف الرئيس الذي يسعى للحفاظ عليه إلى أن توافيه المنية. كان الأمل معقودا على تونس التي حظيت بزعيم مناضل عاش ودرس في بلد الديموقراطية يفترض أنه تعلم واستبطن قيم الديمقراطية، لكن ما أن مرت فترة على تربعه على كرسي الحكم حتى أجري تعديلا على الدستور التونسي بحيث يبقى الرئيس رئيسا مدى الحياة. وقبل أن يحقق الرئيس حلمه الأهم قام رئيس وزرائه بإزاحته في انقلاب أبيض، وبأسلوب فيه الكثير من الاحترام لشخص خصص كل وقته لبناء تونس مع المحافظة على نظافة اليد فلم يبن لنفسه كغيره من الحكام العرب ثروة خيالية عن طريق سرقة ثروة بلده ويضعها في مصارف الغرب. جاء الرئيس الجديد الأصغر سنا متحمسا وداعيا إلى إلغاء ذلك التعديل الدستوري سيئ السمعة الذي يسمح للرئيس أن يبقى رئيسا مدى الحياة. إلا أن الرئيس الجديد أصابه ذلك الفيروس اللعين واستمر في الحكم 23 سنة وطمع في المزيد. وسيمر المزيد عبر الترشح لانتخابات تفننت الأنظمة العربية في إخراجها بحيث ينجح الرئيس وهو المترشح الوحيد بنسبة لا تقل عن (99%). إلا أن الرئيس التونسي اصطدم بمعضلة صغيرة وهي وجود مادة في الدستور تنص على أنه لا يجوز أن يترشح لمنصب الرئاسة من وصل إلى سن الخامسة والسبعين. وعند الحكام العرب إجراء تعديل

دستوري بهدف تطويعه لأمر اختير مسبقا ليس أمرا مستهجنا، لذلك تنادت زعامات الحزب الحاكم ونظمت حملة لكتابة عرائض بها توقيعات المواطنين تطلب أو ترجو الرئيس الاستمرار في حكم البلاد. ولعل أسوأ تلك العرائض سمعة تلك التي وقعها لفيف من المثقفين التونسيين والكتاب وأساتذة الجامعات. ومع ذلك ظهرت صيحات من معارضين تستهجن هذا الاجراء والذي كان سيتم لولا تلك النار التي التهمت جسد ذلك الشاب البوعزيزي، والتي تقوى لهيبها بحيث وصلت أفئدة الشباب التونسي، ثم تجاوزت الحدود القطرية ليصل لهيبها لشباب في خمسة أقطار عربية أخرى، ولا زالت النار مشتعلة وقد يصل لهيبها إلى بقية الشباب العربي.

أما ليبيا البلد المغاربي الذي وصله لهيب النار التونسية بعد أن تجاوزه إلى مصر واليمن فتمثل حالة فريدة. حدث فيها انقلاب عسكري في العام 1969 نتج عنه نظام دكتاتوري متعجرف لابد وأنه قد دخل التاريخ كمنافس قوي للحصول على المرتب الأول لأسوأ دكتاتوريات القرن العشرين. كان لهيب النار قويا فقضي على عرش العقيد القذافي بعد حرب دامت (246 يوما) نتج عنها دمار رهيب في الأرواح وفي البنية التحتية وفي نفوس البشر.

عند الحديث عن بلدان الربيع العربي كثيرا ما ينحصر التفكير في بلدان ستة وهي التي شهدت صدامات عسكرية. إلا ان رياح هذا الربيع قد وصلت تقريبا إلى جميع أنحاء الوطن العربي وإن كانت بدرجات متفاوتة من القوة. بل تبين أن لهذه الرياح تداعيات حتى على بلدان غير عربية. المهم هنا هو علاقة الربيع العربي بهذه المنطقة. لقد جرت في كل من ليبيا وتونس انتفاضتان أديتا إلى تغيير نظام الحكم. كما حدث تململ شعبي قوي في المغرب عرف بحركة 20 فبراير التي نظمت مظاهرات يومية شملت معظم مدن المغرب الرئيسة. يقول العطري الذي رصد نشاط هذه الحركة الاحتجاجية أن الحركات الاحتجاجية عبارة عن عادة مغربية لازمت تاريخ المغرب (العطري، 2011). لكن الأنشطة التي قادت إلى حركة العشرين من فبراير وتداعياتها تؤكد على أنها تشابه حالات تونس ومصر وليبيا ؛ شباب ينشط عبر شبكة التواصل الاجتماعي، ويضعون مطالب، ينظم إليهم آخرون كانوا في حالة المغرب هيئات حقوقية ومنظمات للمجتمع المدني وأحزاب، ثم يرفع سقف المطالب، وتنضم مظاهرات في مدن كثيرة. استجابت الدولة لبعض المطالب بما يمكن الإشارة إليه بإجراءات استباقية لامتصاص غضب الشارع شملت: تعديل بعض مواد الدستور، وتقديم موعد الانتخابات البرلمانية التي تمت بشفافية وبدرجة نزاهة عالية فأفرزت حكومة تنتمي لتيار له شعبية في الشارع المغربي. رضي الملك بنتائج الانتخابات، وقبل الشارع الوعود التي وعدت بها الحكومة، وعاد الهدوء إلى المدن المغربية ولو إلى حين. كما أن التململ الشعبي له تاريخ طويل في كل من الجزائر وموريتانيا. وبغض النظر إن أدت تداعيات الربيع العربي إلى تغييرات جذرية في بقية أجزاء الاقليم المغاربي أم تغييرات اصلاحية استباقية فإن المأمول هو مزيد من انتشار المبادئ الديمقراطية والسلوك الديمقراطي، والذي كلما انتشر وانتشرت معه ثقافة الديمقراطية أمكن الحديث عن الاتحاد المغاربي بلغة غير اللغة التي سادت حتى الآن. إعلان مراكش جاء بناء على اجتماع قمة وليس نتيجة تحرك اجتماعي شعبي، لذلك ارتبط منذ البداية بأمزجة الرؤساء وبتطلعات كل واحد منهم الشخصية. وكما هو معلوم فإن الرؤساء المغاربة الذين وقعوا على معاهدة مراكش ذوو شخصيات متناقضة وصدامية، وعليه تقدمت الخلافات على التفكير العقلاني الذي تتطلبه مرحلة بناء حالة تلاحم بين أجزاء متفرقة. نكرر السؤال الذي سبق أن طرحناه هل سيكون للربيع العرب أثر في مشروع الاتحاد المغاربي؟

الإجابة السريعة عن السؤال السابق هي في رأينا بنعم، على اعتبار أن ما قام به الرئيس التونسي أخيرا مؤشر يقود لهذا الاستنتاج. لم يأت رئيس الجمهورية التونسية المؤقت الدكتور محمد المنصف المرزوقي إلى كرسي الرئاسة عن طريق انتخابات شارك فيها التونسيون، وإنما بناء على عملية توافقية بين ثلاثة أحزاب حصلت على الأغلبية في انتخابات المجلس التأسيسي. وهو طبيب وأستاذ جامعي ومثقف في نفس الوقت، وصاحب رؤية واهتمام بالشأن العام، لذلك بادر بالقيام برحلة مكوكية زار فيها عواصم الأقطار المغاربية، وعقد لقاءات مع رؤسائها، ومع بعض النخب أيضا، داعيا إلى ضرورة ضخ بعض الوقود في القطار المتوقف ليتحرك من جديد. ولتكتسب دعوته صفة الجدية وتبتعد عن مستوى التصريحات الجوفاء، وتلك التي تدغدغ أحلام الجماهير الواقفة على رصيف الأحداث اليومية، قدم مقترحا من خمسة أركان سماها الحريات الخمس وهي: حريات التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والاستملاك وحق المشاركة في الانتخابات البلدية. بمعنى أن يتمتع مواطنو بلدان المغرب العربي بهذه الحريات في جميع أرجاء الفضاء المغاربي. لم نر تفعيلا على أرض الواقع لما قيل بعد، والخوف أن يضعف حماس الرئيس التونسي فينظم إلى صف القائلين بأن الاتحاد المغاربي في حالة الموت السريري، ولا بأس من أن يستمر هذا الوضع فترة زمنة أخرى.

طبيعة النخب السياسية

يمكن القول إن النخب السياسية في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر هي نفسها التي تواجدت في كل قطر على مدى عقود، ولها تاريخ في هذا الشأن. وفي كل من هذه الأقطار أحزاب سياسية وقيادات عسكرية ومثقفين وهي الفئات الأهم التي تنحدر منها النخب السياسية. لكن التغيير الكبير حدث في حالتي تونس وليبيا القطران اللذان تعرضا إلى تغيير جذري في النظام السياسي. لقد تغيرت النخب السياسية في هذين القطرين تغييرا جذريا، ذهب في كل حالة من كان ضمن النخبة السياسية بحكم موقعه في النظام السياسي وجاء آخرون لا يمتون إلى النظام السياسي السابق بصلة، بل كانوا منه على طرفي نقيض؛ منهم من كان مهاجرا في الخارج ومنهم من كان مسجونا بحكم معارضته للنظام الرسمي. تكونت النخبة السياسية في عهد القذافي من مجموعة دوائر تحيط بالمركز الذي يحتله القذافي لوحده، ولا ينازعه أو يشاركه أقرب الناس إليه. تضم الدائرة الأولى المحيطة بالقذافي عناصر تميزت بقوة ولائها له؛ قسم كبير من أبناء قبيلته إلى جانب بعض الذين فازوا بثقته من العاملين معه لفترة طويلة. كل عضو في هذه الدائرة يكون مركزا لدائرة تحيط به لأعضائها نفس الخصائص التي للدائرة الأولى مع تغير شخصية المركز. وأعضاء الدائرة الثانية يصبحون مراكز لدائرة ثالثة وهكذا. النظام الليبي مبني على الولاء والقرابة القبلية. أعضاء هذه الدوائر من العسكريين وأبناء العقيد وأصدقائهم وأقربائهم وزعماء اللجان الثورية وأخيرا فئة البيروقراطيين الذين تولوا مناصب تنفيذية عالية كأعضاء اللجنة الشعبية العامة، ومدراء المؤسسات الهامة وخصوصا التي لها علاقة بالمال، وبعض أمناء اللجان الشعبية في الشعبيات. نسبة كبيرة من جميع هؤلاء إما توفي أثناء الحرب الطويلة، أو فر من البلاد، أو ألقي عليه القبض وموجود في داخل البلد إما في أحد السجون الرسمية، وإما في سجون المليشيات المسلحة وهي كثيرة ومنتشرة في جميع أرجاء البلاد، ولا تخضع لسلطة مركزية.

حل محل هؤلاء آخرون عاشوا في الخارج لسنوات طويلة إما كمعارضين سياسيين، أو كتكنوقراط في بلدان عربية او أجنبية بمن فيهم الأطباء والمهندسين وأساتذة جامعات وعاملين في مراكز بحثية. فئة أخرى إما خرجت لتوها من سجون القذافي أو كانت قد قضت فترة في السجون وخرجت خلال السنوات الأخيرة. بعد انتهاء فترة الحكم الدكتاتوري رفع الليبيون شعار (ارفع رأسك فوق أنت ليبي حر). ولأن الليبيين لم يتعودوا خلال الاثنتين والأربعين سنة من حكم القذافي إلا على نوع واحد من الحرية وهي حرية الموافقة على ما يدعوا إليه النظام، انطلق الجميع في مختلف الاتجاهات الكل يفسر الحرية حسب تصوره. انتشر السلاح الذي تكدس في ليبيا بحيث وصل لكل من أراد أن يحصل على قطعة سلاح بمن فيهم غير الليبيين الذين تواجدوا في داخل البلاد. عندما فرض القذافي الحرب على الليبيين ألف الليبيون آلاف الفرق المحاربة، وظهرت زعامات عسكرية من مواطنين عاديين حصلوا أثناء الحرب على لقب قائد عسكري علما بأنه لم يدخل كلية عسكرية، ولم يترقَّ في السلم العسكري. الكثيرون فرحوا باللقب الجديد ورغبوا في المحافظة عليه خصوصا وأنهم لبسوا البدلة العسكرية. تعني الحرية لهؤلاء المحافظة على ما حصلوا عليه من سلاح ومن قوة، واستمروا في فرض أنفسهم وسلطتهم، وهم يتدخلون اليوم في مختلف شؤون البلد بما في ذلك إلقاء القبض على كل من أرادت إحدى المليشيات القبض عليه والاحتفاظ به في مكان سري، بل وتعريضه للتعذيب وكثيرون ماتوا تحت التعذيب. وتعني الحرية أيضا أن لا توجه لهؤلاء تهم بالخروج عن القانون أو بمخالفة حقوق الانسان أو بارتكاب جرائم. الذين لم يدخلوا ضمن المليشيات المسلحة من المدنيين فسروا الحرية بأشكال مختلفة بما في ذلك الاستيلاء على مقتنيات وأملاك وأراضي وحتى إقامة منشآت فوقها. المتعلمون اهتموا بتكوين أحزاب سياسية، ولعدم خبرة الليبيين بهذا المجال ظهرت أحزاب متعددة وبأسماء متنوعة وفي كل بلدة وحتى قرية. لم يحتج هؤلاء للتفكير في فلسفةٍ وأهدافٍ وبذلك تجاوز العدد المائة والخمسين. آخرون اتجهوا إلى تكوين جمعيات تحت مسمى المجتمع المدني. وآخرون كونوا جماعات لم تنظم تحت عباءة المجتمع المدني وإنما أخذت لنفسها أسماء ذات مدلولات دينية، وأخذت هي الأخرى في التدخل في الشأن العام فأعطى بعض الزعماء لنفسه حق إصدار فتاوى ثم التصرف على ضوئها. توجه هؤلاء نحو الأضرحة الموجودة في المقابر أو في أماكن خاصة فدمروها مستعينين بالأسلحة الثقيلة والمعدات الضخمة المستخدمة في عمليات الهدم، كما تخصص بعضهم في تنفيذ عمليات انتقامية من بعض رموز النظام السابق طالت أشخاصا قاموا بأدوار هامة في دعم انتفاضة السابع عشر بما فيهم القائد العسكري اللواء الركن عبد الفتاح يونس العبيدي الذي لا يزال مقتله يلقي بظلال سوداء على مستقبل البلد.

حارب القذافي الجماعات الدينية بقوة حيث كونت له هاجسا يهدد أمنه فلم يستثن صغار السن الذين اتهمهم بأن لهم ولاءات لجماعات دينية بعينها. زج بالكثيرين في السجون، تولت عصاباته قتل البعض، وطارد زعمائهم في الخارج حيث بعث بجماعات الاغتيال من أعضاء اللجان الثورية التي نفذت سلسلة من الاغتيالات في معظم العواصم الأوربية والعربية. إلى جانب تلك المجزرة الوحشية التي عرفت بمجزة سجن أبي سليم. اليوم عادت إلى البلاد الجماعات الدينية بجميع مسمياتها وولاءاتها. انتظم البعض في أحزاب. جميع هذه الفئات التي ذكرناها هي التي أصبحت تسيطر على الساحة الليبية ومنها تتكون النخبة السياسية. أما المثقفون الذين لم ينظموا إلى أحزاب فبقوا على الهامش كما كان وضعهم أيام حكم القذافي.

تميز نشاط الربيع العربي في تونس بأنه لم يؤد إلى التدمير الذي شهدته ليبيا، حيث حافظت تونس على مؤسساتها، وعلى جميع مظاهر البنية التحتية، فبعد انسحاب الرئيس التونسي وهروبه من البلاد وهروب بعض المحيطين به نشطت الأحزاب السياسية التي كان بعضها موجودا من قبل ولكنه كان ضعيفا، أما الأحزاب الدينية وخصوصا حزب النهضة فقد ظهرت كقوة منظمة وقوية. جرت في تونس انتخابات نفذت بمستوى حضاري نال احترام جميع من أتيحت له فرصة المراقبة من خارج تونس. لم ينل حزب واحد أغلبية ساحقة فقام تحالف بين ثلاثة أحزاب حصلت على الأغلبية في انتخابات المجلس التأسيسي، وعليه تولى رئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي أمين عام حزب النهضة، وهو الحزب الذي حصل على 89 مقعدا من أصل 217 مقعدا رئاسة مجلس الوزراء، بينما تولى أمين عام حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية الدكتور منصف المرزوقي رئاسة الجمهورية، وقد حصل حزبه على 26 مقعدا، وأما أمين عام حزب التكتل من أجل العمل والحريات الأستاذ مصطفى بن جعفر فاكتفى برئاسة المجلس التأسيسي، وقد حصل الحزب الأخير على 20 مقعدا. ومع أن هذا التوافق جنب تونس الكثير من التجاذبات إلا أنه فوت الفرصة من أمام من أراد الترشح للرئاسة من بين أفراد الشعب العاديين. يتمتع الإسلاميون سواء في حزب النهضة أو في غيرها من الأحزاب والجماعات الإسلامية بمواقع متقدمة على خارطة النخبة السياسية، لكن بعض القيادات السياسية القديمة إلى جانب القيادات العمالية التي تستند إلى تاريخ نضالي قديم هي الأخرى لها مكان على هذه الخريطة.

النخب السياسية والديمقراطية والمجتمع المدني

لا بد من الاعتراف أن الأقطار المغاربية تختلف من حيث علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني. قد يكون المغرب هو القطر الذي يتمتع بالتاريخ الأقدم بين هذه الأقطار بالممارسة الديمقراطية، وما يتصل بها من وجود أحزاب وصحافة تتمتع بشيء من الاستقلال ومؤسسات تقع تحت مظلة المجتمع المدني. ومع التقلبات التي مرت بكل من الجزائر وموريتانيا يمكن القول بأن بعض مظاهر المجتمع المدني ترسخت في البلدين، وخصوصا ما يتعلق بتواجد الأحزاب السياسية والصحافة التي تتمتع بشيء من الاستقلال، ووجود جمعيات لا تخضع مباشرة لسلطة الدولة. ومع تضييق النظام التونسي في زمن رئيسيه السابقين على جميع مظاهر الاختلاف والاستقلال والعمل بكل جد لتكون جميع الأنشطة الاجتماعية متوافقة مع سياسة الحزب الحاكم فإن النشاط النقابي وخصوصا اتحاد العمال له تاريخ طويل، كما جرت أكثر من محاولة لإشهار جماعات تهتم بالنشاط السياسي حتى لو لم تأخذ اسم الحزب، وأعلنت السلطة في أكثر من مناسبة نيتها في فتح الباب أمام تشكيل أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم المسيطر لكنها لم تتجاوز مستوى الوعود. بل أن السلطة قامت في أكثر من مناسبة بعمليات مداهمة، وألقت القبض على الذين كانوا يجاهرون بفكرة أحزاب موازية للحزب الحاكم، وأصدرت أحكاما قاسية شملت بعض الزعامات الموجودة الآن على الساحة السياسية. تبقى الحالة الليبية فريدة ولا يوجد لها مثال في الفضاء المغاربي. فرض النظام سيطرة كاملة على جميع أشكال النشاط الذي يمكن أن تقوم به جماعة لكي لا يخرج عن المسار الأيديولوجي للنظام الرسمي بعد أن ألغى النظام جميع اشكال التجمعات المستقلة، وأصدر قانونا يعاقب بالإعدام كل من انظم لحزب سياسي أو دعي إلى تكوين حزب.

قد يكون من المفيد التذكير على أنه بالرغم من انتشار الحديث حول المجتمع المدني في الأدبيات العربية، فإن الباحثين لا يتفقون حول مكونات مفهوم المجتمع المدني (بشاره، 1998: 30 - 31). وبدون الدخول في النقاش الدائر في هذا الشأن يمكننا القول إننا نفضل الانحياز للرأي القائل بأن المفهوم يشير بصفة عامة إلى تلك التجمعات والتنظيمات التي تنظم أنشطة تتصل بحياة الفرد بحيث توظف وتنسق بعض أنشطته التي يقرر هو وبكامل حريته أن يشارك بها، كما يقرر بنفسه ودون الضغط عليه من أي مصدر خارجي موعد الانسلاخ عنها. لا تخضع الجمعيات والتنظيمات ولا الأنشطة بصورة مباشرة لسلطة مركزية. فالمجتمع المدني فضاء يتحرك فيه الفرد مع آخرين بقدر كبير من الحرية. بحيث ينتقي بعض خياراته بالكيفية التي تروق له، ويوظف بعض أنشطته في مجالات يقررها، ويستغل بعض وقته في مناشط يقتنع بجدواها، ويعبر عن رأيه وعن مواقفه في قضايا تمس حياتـه وحياة مواطنيـه، وبمختلف الوسائل القانونية أو المعيارية المتاحة في المجتمع. وهو فضاء، لا يخضع لسلطة مركزية بمعنى أن الأجهزة الرسمية للدولة لا تتدخل في تنظيمه تدخلا مباشرا، ولكن بشرط أن يحترم الأفراد القوانين النافذة، وألا يقوموا بعمل يخالف هذه القانون واللوائح والتنظيمات المتفرعة عنها. ويفترض أن سلوكا له هذه المواصفات لن يعرض مصالح وحياة بقية أعضاء المجتمع للخطر، أو أن يعرقل مجهودات الأجهزة المركزية، ويدعم -من جهة أخرى- حرية الآخرين، ويعمل على تقديم خدمات مفيدة للمجتمع. لذلك يمكن أن يتضمن المفهوم الأحزاب السياسية، واتحادات ونقابات لمختلف فئات المجتمع، من نساء، وطلاب، ومدرسين، ومحامين، وأطباء، ومهندسين، وفلاحين، وعمال، وربات بيوت، وإلى كل ما يمكن أن يخطر ببال. وفي نوادي رياضية وثقافية واتحاداتها. وفي تنظيمات تطوعية، لتقديم مختلف أشكال العون والمساعدة دون مقابل، وفي مختلف المجالات من تعليم، وصحة، ورعاية اجتماعية، وإرشاد وتوجيه، وخدمة الفئات الخاصة كالأطفال، وكبار السن، والمعاقين، والجانحين الصغار، ونزلاء أو خريجي السجون، والنساء اللاتي تعرضن للعنف أو الاستغلال بجميع أشكاله الخ.... وفي وسائل حرة للاتصالات من صحف ومجلات، وبرامج إذاعية

مسموعة ومشاهدة، ودور طباعة ودور نشر، والى مختلف أشكال التعبير عن الرأي وعن الفكر. وعليه لا نخلط معه تلك التنظيمات التقليدية التي عرفتها المنطقة المغاربية والتي يمكن أن تدخل تحت تصنيف المجتمع الأهلي. ومع ذلك نرى أن الاهتمام الأول للنخب السياسية المغاربية في الوقت الراهن سيتوجه نحو مكونات المجتمع المدني التي تهدف إلى نشر ثقافة الديمقراطية بحيث تصبح ضمن المكونات الثقافية التي ستسود بلدان المغرب العربي في المستقبل، وتلك التي يمكنها أن تكون قوة ضغط على الحكومة بهدف تنفيذ سياسات بعينها، وكذلك الجمعيات التي تعمل من أجل مراقبة حقوق الانسان، والتي تعمل نحو تقوية الاتحاد المغاربي.

تنتشر اليوم الأحزاب السياسية في جميع أقطار المغرب العربي، لكن النظام الرئاسي الموجود في كل من المغرب والجزائر وموريتانيا يضع قيودا كثيرة أمام الحركة الحرة للأحزاب السياسية بحيث تتحكم السلطة المركزية في الدور الذي يمكن أن يعطى للحزب السياسي. ففي الجزائر لا يزال حزب هيئة التحرير يسطر على المشهد السياسي، وهو حزب متصل بالسلطة المركزية التي للعسكر دور كبير في تحركها. وفي المغرب يتحكم الملك في اختيار رئيس الحكومة، وتحديد السياسات العامة، أما في موريتانيا فإن العسكري الذي يقوم بانقلاب يصبح رئيسا للجمهورية. بمعنى الأحزاب المغاربية ليست كمثيلاتها في الغرب بحيث تشارك في الانتخابات، وتحدد صناديق الاقتراع الحزب الفائز، وهو الذي يختار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. أو على الأقل يتولى الحزب الفائز تأليف الحكومة وتحديد السياسات العامة في البلاد التي يكون فيها الملك أو رئيس الجمهورية منصب شرفي يرتبط بالمحافظة على تقاليد قديمة. أما الوضع في كل من تونس وليبيا فلا يزال تحت التشكل. استطاعت تونس حتى الآن أن تعترف بنتائج صندوق الانتخابات، وتوزعت المناصب السيادية بين الأحزاب التي كونت ائتلافا. أما المشهد الليبي فعبارة عن فوضى تتداخل فيه جميع المتناقضات؛ كل من هب ودب أعلن عن تكوين حزب. ولم يتم الاحتكام لنتائج صندوق الانتخابات حيث تمكنت القوى المسيطرة من إزاحة الائتلاف الذي حصل على أعلى نسبة من المترشحين للمؤتمر الوطني العام. فتألفت الحكومة من أناس لهم ارتباطات بالتيار الديني الذي نجح في السيطرة على المشهد متخذا وسائل متنوعة. فبدل من أن يكتفي الحزب بالتقدم بقائمة مرشحيه دفع بآخرين كمستقلين ولكنْ ولاؤهم للتيار الديني. ثم أن هذا التيار توجد بداخله توجهات فرعية كثيرة بعضها شديد التطرف. بحيث عمل بمختلف الطرق على تكميم أفواه من يختلف معهم في الرأي. تيارات تدخلت في الكيفية التي تؤدي بها الحكومة وظائفها. تيارات توزع الاتهامات كيفما اتفق بحيث وصلت حد نعت المختلف معها بالإلحاد بعد أن ربطوا بين هذه الصفة وبين العلمانية.

بعد كل هذا لابد من سؤال هل ستنجح الأقطار المغاربية في بناء مجتمع مدني معافًى؟ يحتاج المرء قبل الإجابة عن هذا السؤال للتوقف عند مجموعة من المحطات:

الدولة القطرية العربية والمجتمع المدني

نؤكد على أن بعض مكونات المجتمع المدني في الفضاء المغاربي كانت موجودة خلال فترة الاستعمار، فأثناء تلك الفترة حافظت البلاد على بعض مكونات المجتمع المدني التقليدية، أي التي عرفت خلال الفترة التي سبقت الهجوم الأوربي على الوطن العربي. من هذه يمكن ذكر المؤسسة الدينية، المتمثلة في إدارة المساجد، والأحباس، والطرق الصوفية والزوايا. كما وجدت أيضا جمعيات خيرية وأهلية للرعاية باليتامى وبالفقراء، وبتعليم الكبار، والتعليم الديني. بل لعل التنظيمات التي قامت بالدور الرئيس في صد عدوان الغزو الغربي كانت تنظيمات غير رسمية. فقد تولت هذه التنظيمات الأهلية تنظيم جميع الأنشطة المتصلة بالدفاع عن التراب الوطني، وبعض هذه استمرت لعشرات السنين وكانت ندا لجيش دولة عصرية وقوية (الزغل، 1992: 440 - 445).

ظهرت أثناء فترة الاستعمار جمعيات لأبناء المستعمر وظهرت أيضا جماعات وجمعيات وحتى تنظيمات نقابية لأبناء البلد نفسه، بل ظهرت حتى الأحزاب كما حدث في تونس والمغرب والجزائر. كما ظهرت في أقطار كثيرة أثناء تلك الفترة أشكال متعددة للمجتمع المدني من نواد رياضية وثقافية، إلى نقابات مهنية، وصحافة مستقلة. ثم جاء دور الدولة القطرية. قلدت أغلب الحكومات التي تكونت خلال السنوات الأولى من عهد استقلال كل دولة عربية النظام الموجود في البلد الأوربي الذي استعمر هذا البلد استعمارا مباشرا، أو غير مباشر. وبالنسبة لموضوع المجتمع المدني أبقت الدولة القطرية حديثة التكوين، على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع التقليدي على حالها، كما أبقت على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع الحديث، والتي سبقت اعلان الاستقلال أيضا. لكن الشيء الملفت للنظر والمحير في نفس الوقت أن الدولة القطرية، ما لبثت أن ذاقت ذرعا بجميع مكونات المجتمع المدني، فبدأت بتصفيتها الواحدة تلو الأخرى، إما عن طريق تحريمها بنص قانون، أو استئناسها إن صح التعبير بوضعها تحت عباءة الدولة.

كان المبرر الرئيس أن الحاجة تدعو إلى بناء الدولة والسعي بسرعة للحاق بركب البلدان المتقدمة، لكي تتحقق هذه الأهداف الكبيرة، لابد من التأكيد على وحدة الصف. وتترجم وحدة الصف هذه بحسب رأي القادة بإلغاء جميع أشكال الاختلاف وأهمها الاختلاف في الرأي وفي أسلوب العمل. ولهذا يجب أن تتولى الحكومة تسيير جميع الأعمال وتنظيم جميع الأنشطة. وهذا هو السبيل الوحيد للوصول إلى هذا الهدف الذي تولت أجهزة الإعلام الحكومية تلميعه، ثم ترسيخه في الأذهان. ولذلك ألغيت مكونات المجتمع المدني التي يمكن أن تعرقل المسيرة وفي مقدمها التنظيمات المعارضة، والنقابات والاتحادات الحرة، ووسائل الاتصال غير التابع للسلطة الرسمية (غليون، 1992: 45).

ثم التفتت الدولة القطرية، نحو المظاهر التقليدية للمجتمع المدني أو الأهلي، فتدخلت في المؤسسة الدينية بمختلف فروعها، وفرضت سيطرتها على الجمعيات والهيئات. وبمرور الوقت سيطرت الدولة على جميع التنظيمات والتكوينات الاجتماعية مع وجود بعض الاختلافات في هذا الشأن بين الأقطار المغاربية. تعد الدولة اللوائح والقوانين، وتعين وتقيل، وتمول وتوقف التمويل. وطالت سلطة الدولة تلك التي يفترض أنها ستراقب انحرافات الحكومة المتعلقة ببعض الحقوق، مثل منظمات حقوق الإنسان. لكن الدولة القطرية عمدت، إلى العناية بالمظهر الخارجي، فأضيفت عبارة غير حكومية للعنوان. ولذلك تواجدت جمعيات ترفع شعارات أهلية، وغير رسمية، وغير حكومية. ولكن كيف تكون النقابة أو الجمعية غير حكومية، إذا كان كل نشاط مهما صغر يخضع لمراقبة الحكومة، ويتم حسب سياستها، ويسير وفق توجهاتها.

تتميز حالة المغرب الأقصى عن غيرها حيث شاركت الأحزاب إلى جانب القيادة التقليدية في عملية الكفاح من أجل الاستقلال، لذلك حافظت على مكانتها وعلى دورها. لم يحدث هذا في تونس فقد حاول الحزب الحاكم أن يخضع مختلف التشكيلات بما فيها نقابات العمال لسيطرته، وكذلك فعل الحزب الحاكم في الجزائر: حزب جبهة التحرير على ان يكون الواجهةَ الشعبيةَ للأنشطة التي يفترض أنها لا تخضع لسلطة الدولة مباشرة. تظل الحالة الليبية فريدة باستمرار. عرف المجتمع الليبي نفس التنظيمات الشعبية التقليدية قبل مجيء الاستعمار. لم يتعرض المستعمر لهذه التنظيمات التقليدية، وتعرف الليبيون الذين عملوا مع السلطة المستعمرة على بعض أشكال الجمعيات الحديثة. لم يتدخل النظام الملكي كثيرا في الشأن التقليدي بل شجع تكوينات جمعيات حديثة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية. تغير كل هذا عندما تسلم العسكر زمام الأمور فألغى جميع أشكال التجمعات المستقلة وشبه المستقلة، وابتكر مظلة أدخل الجميع تحتها. لكن شهدت السنوات الأخيرة نشاطا يدعو إلى تفعيل المجتمع المدني، وتمكن البعض من المجاهرة بهذا الأمر الذي اعتبره النظام الرسمي يقع ضمن الكلام غير المباح (التير، 1995 ؛ المغيربي، 1995؛ دراه، 2004). وفي المقابل انبرى مفكرو النظام إلى مهاجمة هذا التوجه، ووصفوه بأبشع الصفات لعل أبسطها التبعية للغرب، وترويج أجندات أجنبية. فمثلا من بين الردود المنشورة في الصحافة المحلية يسمي أحد أبرز المعبرين عن الخطاب الرسمي الكتابة حول المجتمع المدني بمسلسل الأكاذيب، ويتابع: "إن محاولة تسميم الأطروحة الجماهيرية بمسكنات انتهت صلاحيتها يعد خرقا في منتهى الخطورة بل اختراقا استراتيجيا لنسف النظام الجماهيري في ليبيا لأن هذه المحاولة التي تحولت مؤخرا إلى برنامج عملي بدءا بالجمعيات غير الحكومية وجمعيات الصداقة وارتفاع المطالبة بإقامة منظمات المجتمع المدني هي في حقيقتها دعوة موجهة ضد النظام الجماهيري" (إبراهيم، 2002).

موضة الجمعيات الأهلية في الفضاء المغاربي

كثيرون يعبرون عن المجتمع المدني بالتنظيمات أو الجمعيات غير الحكومية. ويختار البعض أن يصوره وكأنه موازٍ للحكومة أو بديلٌ عنها أو حتى معارضٌ لها. ويبدو أن الكثيرين انبهروا بما يجري في الغرب فقلدوه فيما يوجد عنده من جمعيات، أو وقع تحت الضغوط الشديدة التي تمارسها بعض منظمات المجتمع المدني في الغرب تحت ستار تقديم يد العون والمساعدة. لذلك انتشرت ظاهرة أو بالأحرى موضة الجمعيات الأهلية في كل مكان. فمثلا بلغ عدد هذه الجمعيات في الجزائر حسب التصريحات الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية في يناير/ تشرين الثاني 2012 (93654) جمعية، أما في تونس وفي شهر يناير/ تشرين الثاني 2011 فقد بلغ عدد الجمعيات (9694)، وبحسب تصريحات وزير الداخلية المغربي في 17 يونيو/ حزيران 2010 يوجد في المغرب أزيد من خمسين ألف جمعية. توضح البيانات المتوفرة عن موريتانيا بوجود نشاط يتوجه نحو تكوين الجمعيات لمختلف الأغراض. وقد دخل الليبيون -أثر نجاح انتفاضة السابع عشر من فبراير/ شباط- في سباق محموم من أجل إشهار جمعيات في مختلف التخصصات، لا بل جعلت الحكومة المؤقتة وزارة للثقافة والمجتمع المدني. ومع صعوبة الحصول على بيانات يومية إلا أن العدد وصل منذ مدة إلى خانة الآلاف. وتجدر ملاحظة أن الليبيين لم ينتظروا نشر قانون ينظم الجمعيات بل وكما فعلوا في تكوين الأحزاب استبقوا ظهور القانونين. بعض الجمعيات التي تكونت بسرعة أثناء الحرب الطاحنة التي دارت رحاها بين كتائب القذافي الأمنية ومليشيات الثوار تخصصت في دعم المجهود الحربي من إعاشة إلى العناية بالجرحى وبأسر المفقودين. لكن بعد أن أعلن عن وقف الأعمال الحربية تعرضت البلاد لهجمة كبيرة من مؤسسات أجنبية تعلن عن برامج لتثقيف الليبيين لكي يكونون جمعيات أهلية حديثة، وقد اصطحبت معها أموالا لتمويل النشاط

التثقيفي، ثم لدعم نشاط الجمعيات التي تكونت. وفي هذا الشأن يمكن أن نذكر بأنه باستثناء القطر الليبي قبل انتفاضة السابع عشر من فبراير/ شباط، فإن نسبة لا بأس بها من المنظمات التي ذكرناها في كل قطر في الشمال الأفريقي تلقت إعانات من الخارج. بعض هذه الإعانات يمر عبر أجهزة حكومية وبعضها لا يمر عبر هذه الأجهزة. ويشمل الخارج تنوعا كبيرا من منظمات الأمم المتحدة إلى هيئات حكومية إلى مؤسسات خاصة إلى جمعيات المجتمع المدني. ويمكن أن تثار أسئلة كثيرة حول موضوع التمويل، خصوصا وأن الحكومة الأمريكية التي تقدم مساعدات كبيرة قد أعلنت أنه ابتداء من عام 2005 ستقدم نصف المساعدات المخصصة للبلد عبر منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى هذا توجد بيانات تبين أن نسبة من الجمعيات المغاربية قد لا ينطبق عليها تعريف مكونات المجتمع المدني لكونها جمعيات أسرية أو عشائرية. كما لا تخلو جميع الجمعيات من سيطرة الحكومة سيطرة مباشرة أو سيطرة تأخذ شكل التنسيق بهدف الحصول على التمويل الحكومي أو الوارد من الخارج (الحمامصي، 2012).

وكما ذكرنا آنفا تسابق الليبيون بعد انهيار النظام السياسي السابق إلى تكوين جمعيات في مختلف المجالات ولمختلف الأهداف، ولم يقتصر هذا النشاط على سكان المدن بل امتد إلى القرى بما فيها التي تقع في قلب الصحراء. لكن يتطلب الأمر سن قوانين تنظم العمل في هذا المجال حتى تسير الأمور في هذا الفضاء بحسب قواعد الديمقراطية؛ من وجود لوائح تنظيمية، ومجالس إدارية يتم انتخابها دوريا، مع المحافظة على مبدأ التداول في المناصب الرئيسة، وتطبيق قواعد الشفافية في جمع الموارد المالية وفي صرفها. كما يفترض ألا يتم الانضمام إلى مكونات المجتمع المدني على أساس عشائري أو قبلي، وهو أمر متوقع في المجتمعات التي تنشط فيها الولاءات العشائرية والقبلية. فمثلا عندما فتح الباب على مصراعيه في مصر أمام إشهار جمعيات المجتمع المدني اقتصرت عضوية بعضها على أعضاء عشيرة واحدة، أو أسر ترتبط معا بروابط القرابة والمصاهرة. وفي مثل هذه الحالة ليس الهدف هو تقديم يد العون لآخرين، إنما الجري وراء الحصول على التمويل المادي الأجنبي، وصرفه في شؤون الحياة الخاصة بالأعضاء. وبالبقاء في الحالة المصرية تم إشهار عدد كبير من الجمعيات التي ليست لها مقومات البقاء معتمدة على نفسها. مكن هذا الوضع هيئات أجنبية لها أجنداتها الخاصة الدخول عبر خط التمويل إلى التدخل في الشؤون المحلية. وقد نشرت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" وهي صحيفة محترمة، نقلا عن أحد المسئولين الأمريكيين قوله: "إن برامج المساعدات الأمريكية تسعى للحصول على أفكار من المصريين". وقد ورد في نفس المقال أن الولايات المتحدة الأمريكية صرفت 65 مليون دولارا على هيئة منح مباشرة للجماعات الديمقراطية في شهر مارس/ آذار 2011، وبعض من تلقى هذا الدعم أحزاب سياسية وائتلافات سياسية. كما توجد بيانات أن أجهزة التجسس الأمريكية غيرت أخيرا من سياستها فبدلا من إرسال جواسيس أو تجنيد جواسيس محليين أصبحت تعتمد على مواطنين عاديين ينشطون في مجال المجتمع المدني (المحيسن، 2011). كما توفرت معلومات بأن اهتمام واشنطن بمراقبة الاجراءات التي يفترض أن تعمل في اتجاه توطين الديمقراطية بعد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني شجعها على أن تتقدم إلى المسئولين في مصر بقائمة تضم أسماء ناشطين سياسيين وحزبيين بهدف تعينهم بمجلس الشعب، وفي العديد من المواقع التنفيذية بالدولة المصرية، ووصفت الشخصيات الواردة أسماؤهم في تلك القائمة بأنهم من رموز الثورة، وحاملي راية التحول الديمقراطي. وقد أثار هذا التصرف حفيظة مسؤولين وثوار ساهموا في ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، وصنفوا هذا الأمر كتدخل سافر في الشؤون المصرية الداخلية (عزب، 2012). ومن المناسب أيضا الإشارة إلى فضيحة التجسس البريطانية على روسيا، حيث اكتشف الروس هذا الأمر في العام 2006، وكالعادة أعلن الرسميون في الحكومة البريطانية أن ما أعلنته موسكو عار عن الصحة. تناقلت وسائل الإعلام العالمية أخبار هذه الفضيحة مؤخرا بعدما اعترف أحد المسؤولين عن هذا العمل في برنامج تلفزيوني وثائقي. تتلخص القضية في استخدام صخرة بلاستيكية وهمية ضمت جهازا إلكترونيا متطورا ووضعت في حديقة في أحد شوارع موسكو. المهم في الأمر بالنسبة لموضوعنا أن الجواسيس الروس كانوا أعضاءً في جمعية من جمعيات المجتمع المدني التي كانت تتلقى دعما ماليا من مؤسسات بريطانية. وهذا مثال جيد لما قد تستخدم فيه مؤسسات المجتمع المدني المحلية التي تتلقى دعما أجنبيا بحيث تقدم الخدمة للأجنبي بدلا من المجتمع المحلي.

التمويل الأجنبي ليس كله غربي المصدر بل للعرب نصيب من الصرف في البلاد العربية، وقد تلقى قضاة التحقيق المصرية تقارير من الأجهزة الأمنية والبنوك بتضخم الحسابات المالية لبعض المنظمات، وأنهم تسلموا كشفا بـ 600 مليون دولار قدمتها دول خليجية لجمعيات دينية وسلفية في الفترة الأخيرة، وأن أحد الشهود في القضية كشف عن جمعية سلفية حصلت بمفردها على 181 مليون دولار من دولة خليجية تحت بند مساعدة الفقراء والمحتاجين والقيام بأعمال الخير، وتبين أنها صرفت 35 مليون دولار فقط على الأعمال الخيرية، فيما لم يتبين مصير الأموال المتبقية وأوجه إنفاقها (عزب، 2012).

ما حدث في مصر ليس مقصورا على الحالة المصرية فبالنسبة للوطن العربي حدث مثله في الكثير من البلاد التي تتلقى معونات أجنبية في هذا المجال. فالدول الفقيرة تطلب العون من الخارج لكن يفترض أن تقدم المساعدات الأجنبية للأجهزة الرسمية للدولة، وأن تدخل الأموال عبر القنوات الرسمية وليس من تحت الطاولة. الشيء نفسه قامت به الأجهزة الأمنية الليبية

في حالات كثيرة خلال حقبة القذافي حيث قدمت مساعدات يفترض أنها لشعب معين إلى رئيس النظام أو زوجته أو أحد المقربين منه. مثل هذا التصرف يدخل تحت باب الرشوة أكثر من أن يكون ضمن بند المساعدات الأجنبية. وقد ظهرت بيانات محدودة حول هذا الموضوع (شلقم، 2012: 265، 341-343). وعندما يتم نشر الوثائق الرسمية الليبية الخاصة بالحقبة الماضية، أو يكتب بعض الذين دفعت الأموال عن طريقهم مذكراتهم ستظهر بيانات هامة من هذا النوع.

وفي الختام

ذكرنا في مكان سابق بأن أنشطة جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني تعتمد على التبرع بالجهد وبالمال وبالمواد العينية فهي أنشطة تطوعية. لكن عندما يكون الهدف المسكوت عنه وراء إشهار جمعية معينة هو الجري وراء الحصول على الدعم المادي من الداخل أو الخارج تفقد الجمعية هذا الجانب الأساسي من فلسفة المجتمع المدني، بل ويتحول الأمر إلى شكل من أشكال الفساد. لذلك وجب أخذ الحذر الشديد من تواجد هيئات ومنظمات أجنبية غربية وعربية تحاول التدخل في أنشطة الجمعيات الأهلية المغاربية بدعوى تأهيلها لتكون ضمن مؤسسات المجتمع المدني. ومع أن ما يجري الآن في المجتمع الليبي يمكن النظر إليه كحالة فريدة ؛ أغلب الذين فرحوا بفكرة تكوين جمعيات يمكن أن تحسب على المجتمع المدني من صغار السن الذين لم تتح لهم الفرصة في الماضي للتعرف على ما يشير إليه هذا المفهوم. لذلك يوجد تهافت من قبل هؤلاء على من يقدمون أنفسهم كخبراء أجانب قدِموا لمساعدة الليبيين لبناء المجتمع المدني الليبي ، ينتمي هؤلاء إلى هيئات أجنبية في مختلف البلدان الأوربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا وحتى أستراليا، أو يتبعون مباشرة لسفارات هذه البلدان المتواجدة في مدينة طرابلس. لكن يبدو أن ظاهرة التهافت نحو إشهار جمعيات جديدة ظاهرة ارتبطت بالربيع العربي، إذ تشير البيانات المنشورة في هذا الشأن في مصر مثلا إلى: "تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر، تحت مسميات مختلفة بعد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، بشكل أصبح ظاهرة لافتة للنظر، لدرجة أن محافظة واحدة فقط في مصر، شهدت تأسيس 350 جمعية أهلية بعد الثورة وهي محافظة الغربية في دلتا مصر، ليصل إجمالي الجمعيات الأهلية فيها 1673 جمعية يعمل أغلبها في مجال حقوق الإنسان، بعد أن كانت مكاتب محامين وتحولت لهذا الغرض" (عزب، 2012). كما صرفت بعض الهيئات الأجنبية ملايين الدولارات لعقد ورش عمل لتدريب الشباب على قضايا تتصل بالمجتمع المدني وأنشطة تتعلق بالديمقراطية. كما تبين أن المنظمات المصرية التي سعت إلى طلب الدعم بينها أحزاب سياسية (عزب، 2012). إذا لم يقتصر هذا النوع من النشاط الأجنبي على الحالة الليبية التي لم تكن لها خبرة بالأنشطة المتعلقة بالمجتمع المدني، بل نفس الشيء حدث في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني البلد الذي له تاريخ طويل في مجال المجتمع المدني. مؤسسات غربية كثيرة توجهت بأنشطتها نحو بلدان الربيع العربي تحت شعار أن هذه البلاد تحتاج للمساعدة لبناء مجتمع مدني يمكنه أن يساهم في النشاط الذي يهدف إلى بناء مجتمع ديمقراطي. أنشطة مختلفة وظفت منها: ورشات عمل في مدن عربية يشارك فيها نشطاء المجتمع المدني من أكثر من قطر، وورش عمل تعقد في عواصم غربية، إلى جانب برامج تدريبية عقد الكثير منها في عواصم غربية. تتولى المؤسسات الغربية التي تنظم هذه الأنشطة مهمة الصرف على هذه الأنشطة. وبحسب رأي المسئولين في المؤسسات الغربية، ورأي الذين يتولون برامج التدريب، أو تنفيذ ورشات العمل أن هذه الأنشطة ستزود النشطاء السياسيين العرب بالخبرات الضرورية لبناء مجتمع مدني يساهم في نشر الديمقراطية (Holt, 2012). إلا أن بعض هذه الأنشطة والكيفية التي تنفذ بها تثير الشكوك حول الأهداف الفعلية لهذا الاهتمام وهذا الدعم الأجنبي. مما يستدعي أن يلتفت المسؤولون في الفضاء المغاربي إلى هذا الأمر، والإعلان عن القواعد التي تجب مراعاتها في هذا الشأن، وتطوير أجهزة المراقبة والمتابعة قبل أن يستفحل الأمر ويصير التدخل الغربي والعربي أيضا في هذا المجال الحيوي أمرا واقعيا يجب التعايش معه. كما يجب أن تبادر الدولة في بلاد المغرب العربي بإنشاء كيانات مستقلة كصناديق خاصة لدعم مؤسسات المجتمع المدني لتضمن استمرار عمل هذه المؤسسات دون أن تطلب الدعم المادي من الخارج، لكي لا تفتح الرغبة في بعث مجتمع مدني بابا للدخول في مشكلات جديدة.

إن منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تقدم خدمات ترتقي إلى مستوى نشر ثقافة الديموقراطية، أو تعمل على دعم عوامل التكامل بين أجزاء الاتحاد المغاربي هي تلك التي لا ترتبط عضويا بالخارج. ومع أن الخارج في الغالب موجود في الغرب فإن الخارج المعني هنا هو غير المحلي. فهي جمعيات تعتمد على النفس متحررة من التبعية التي يمكن أن تجعل منها جسرا تعبر منه الأيديولوجيات والأفكار والسياسات التي تتبناها الجهات الممولة. وهي جمعيات في حاجة إلى ثقافة متميزة تؤكد على قدرة المحلي، وتدعم استقلاله، وتقوى درجة إيمانه بنفسه. منظمات يتنافس أعضاؤها في اقتراح وتنفيذ أنشطة تؤدي إلى فوائد فعلية. لا شك أن بعض الأنشطة التي يمكن التفكير فيها يتطلب تنفيذها أموالا طائلة، ومجهودات مضنية، وقد يصطدم بعضها بمعوقات ثقافية تحتاج إلى برامج غير عادية. لكن بالإمكان في نفس الوقت التفكير في أنشطة ذات أهداف محددة وواضحة، ولا تكلف الكثير من المال بحيث تنفذ عن طريق مؤسسات قائمة. ففي مجال نشر ثقافة الديمقراطية وتوعية المواطنين يمكن توظيف إمكانات مراكز البحث العلمي ومعاهد التعليم. أما فيما يتعلق بتنشيط العمل في اتجاه تفعيل فكرة الاتحاد المغاربي

فيمكن أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا إيجابيا في هذا الشأن. فكرة الاتحاد المغاربي فكرة طموحة وعملية في عالم تتحكم في قراراته الهامة الكيانات الكبيرة وتفرض التبعية على الكيانات الصغيرة. ولكي يفعل المشروع المغاربي يتطلب تكاثف جهود أكبر عدد ممكن من مواطني الفضاء المغاربي. والأمل معقود بعد اختفاء بعض الحكام الذين انفردوا بحق اتخاذ القرارات، أن يتمكن المجتمع المدني في مغرب ما بعد الربيع العربي من المساهمة في اتخاذ القرارات المجتمعية، بحيث يقوم بدور فعال في تعبئة الجماهير للعمل بجد لتحقيق ولو درجة معقولة من التقارب المغاربي. ونحن مع مصطفى الفيلالي في تقديره: "أن الظرف السياسي لا يشكل بيئة مواتية لإنشاء مشروع مشترك في الأمد المنظور، ذلك أن اهتمامات الرأي العام بمعظم أقطار المغرب مشغولة اليوم بقضايا الأمد القريب المطبوعة بطابع المصلحة العاجلة" (الفيلالي، 2012: 170). ومع أن تقدير الفيلالي هذا يصدق بالدرجة الأولى على تونس وليبيا، إلا أن رياح التغيير لابد وأن تتجاوز الحدود وتصل إلى الجيران الذين سينشغلون باتخاذ التدابير للتعامل معها. وإذا صح لنا تشبيه العمل المعتمد على مجهودات الأجهزة الرسمية وتغييب المجتمع المدني بحالة طائر عملاق يحلق بجناح واحد، فالبون شاسع بين أن يستمر هذا الطائر في تحليقه بجناح واحد وبين أن ينطلق مستفيدا من قوة جناحيه.

ثبت المصادر

إبراهيم، صالح: منظمات المجتمع المدني: مسلسل الأكاذيب الكبرى، مجلة المؤتمر، المجلد 1، العدد 8 ، 2002.
بشاره، عزمي: المجتمع المدني: دراسة نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
التير، مصطفى عمر: الاتحاد المغاربي والمجتمع المدني: ملاحظات حول دور مغيب، أعمال مؤتمر جامعة القاضي عياض، مراكش، 1995.
الحمامصي، محمد: التمويل الأجنبي خيانة إذن من يخون من؟ 2012.
– www.middle-east-online.com/?id=115795
دراه، محمد سالم: أطر المجتمع المدني في ليبيا، مجلة عراجين، العدد 2، 2004.
شلقم، عبد الرحمن: نهاية القذافي، طرابلس: دار الفرجاني، 2012.
عزب، صفاء، " التمويل الأجنبي في قفص الاتهام"، 2012 .
- www.majalla.com/arb/2012/06/article55236396
الفيلالي، مصطفى: المستقبل المغربي البديل، المستقبل العربي، العدد 399، 2012.
المحيسن، جهاد: المجتمع المدني في مصر.. أزمة الاستقلالية والتدخل الأجنبي، 2011.
www.aleqt.com/2011/08/19/article_570914.html?... You +1'd this publicly. Undo
المغيربي، محمد زاهي: المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون، 1995.
.Holt, Andrew, “Civil society is growing after the Arab Spring”, 2012
... www.charitytimes.com/.../civil_society_growing_after_Arab_Spring

انتهى